

## قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩

بمنح علاوة إضافية للعاملين الذين تقلوا من هيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية خلال الفترة ما بين أول يولييه سنة ١٩٦٤ وأول يولييه سنة ١٩٦٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، بمنح العاملون المنقولون من هيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة التي تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها الصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة إستثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة ، خلال الفترة ما بين أول يولييه سنة ١٩٦٤ وأول يولييه سنة ١٩٦٦ ، الذين لم يمنحوا العلاوة الإضافية المقررة بقراري رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ورقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ ، علاوة من علاوات الدرجة أو الفئة التي كانوا يشغلونها في أول يولييه ١٩٦٦ بحسب أدنى قدره ١٢ جنيها سنوياً ولو تجاوز المرتب نهاية مبروط هذه الدرجة أو الفئة ، وتعتبر هذه العلاوة علاوة إضافية لا تغير من ميعاد العلاوة الدورية .

مادة ٢ - يستهلك ما قد يكون هناك من مبالغ تتحملها الخزانة نتيجة ضم إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية إلى المرتبات الأصلية لهؤلاء العاملين في حدود قيمة العلاوة المشار إليها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٦

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإمارة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٨٩ (١٦ أبريل سنة ١٩٦٩)  
جمال عبد الناصر

## قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف فقره أخيرة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، نصها الآتي : « ويكون لرئيس الجمهورية بقرار منه تحديد الحالات التي يجوز فيها تقرير أقليمية اعتبارية في الدرجة » .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص التالي :

« بمنح العاملون عند التعيين أول مبروط الدرجة المقررة للتوظيفه ، وفقاً للجدول المرفق لهذا القانون .

ويجوز في الأحوال التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه منح العامل مرتباً يزيد على بداية مبروط الدرجة .

ويستحق العامل مرتبه من تاريخ تسلمه العمل » .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإمارة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٨٩ (١٦ أبريل سنة ١٩٦٩)  
جمال عبد الناصر